

Distr.: General
7 March 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

عطفًا على رسالة السفير رافائيل داريو راميريز كارينيو المؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، يشرفني أن أبلغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على إيفاد بعثة إلى مالي وغينيا - بيساو والسنغال في الفترة من ٣ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٦. ولقد اتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة التي يرد بيانها في المرفق طيه.

وسيشترك في رئاسة مرحلة مالي من البعثة السفير فرانسوا دولاتر (فرنسا) والسيد فودي سيك (السنغال). وسأترأس مرحلة السنغال من البعثة وأشارك في رئاسة مرحلة غينيا - بيساو مع السفير فودي سيك (السنغال).

وبعد مشاورات أجريت مع الأعضاء، أُتفق على أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السفير إسماعيل أبراو غاسبار مارتيتز (أنغولا)

السيد جاو يونغ (الصين)

السفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا (مصر)

السفير فرانسوا دولاتر (فرنسا)

السفير يوشيفومي أوكامورا (اليابان)

السفير رملان بن إبراهيم (ماليزيا)

السفير فيليب تاولا (نيوزيلندا)

السيد بيتر ف. إيليتشيف (الاتحاد الروسي)



الرجاء إعادة استعمال الورق

090316 090316 16-03485 (A)



السفير فودي سيك (السنغال)

السفير رومان أويارسون مارتشيسي (إسبانيا)

فولوديمير يلتشنكو (أوكرانيا)

السفير بيتر ويلسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

ديفيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية)

السفير لويس هوميرو بيرموديز ألفاريس (أوروغواي)

السفير هنري ألفريدو سواريز مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

.../

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز

رئيس مجلس الأمن

المرفق

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى مالي وغينيا - بيساو والسنغال، آذار/مارس ٢٠١٦

البعثة الموفدة إلى مالي، في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٦
برئاسة فرنسا والسنغال

المراجع:

- قرار مجلس الأمن ٢٢٢٧ (٢٠١٥)
- البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (SC/12198-)
(AFR/3300-PKO/555)

التنفيذ الفعال لاتفاق السلام والمصالحة في مالي

- ١ - الإشارة إلى المسؤولية الرئيسية لحكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية في مالي في تحقيق السلام الدائم والتأكيد من جديد على اعتزامه تيسير تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي ودعمه ومتابعته عن كثب.
- ٢ - الترحيب بالخطوات الإيجابية الأولى التي اتخذت لتنفيذ الاتفاق وحث حكومة مالي، والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على مواصلة المشاركة بصورة بناءة، وبإرادة سياسية ثابتة وحسن نية، في تنفيذ الاتفاق تنفيذًا كاملاً وفعالاً دون مزيد من التأخير.
- ٣ - وحث حكومة مالي، والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على إعطاء الأولوية لتنفيذ الأحكام الرئيسية في اتفاق السلام والمصالحة في مالي من أجل جني نتائج ملموسة من السلام لصالح سكان مالي وحثها، في هذا الصدد، على أن تتخذ دون تأخير التدابير اللازمة من أجل المضي قدماً في نشر الدوريات الأمنية المشتركة في شمال مالي وتجميع المقاتلين المسلحين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فضلاً عن عملية تحقيق اللامركزية، وفقاً لأحكام الاتفاق.
- ٤ - التأكيد من جديد على دعم مجلس الأمن الكامل للممثل الخاص للأمين العام لمالي ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل دعم حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية في تنفيذ الاتفاق.

- ٥ - التأكيد من جديد على طلب مجلس الأمن من الممثل الخاص للأمين العام لمالي، بأن يقوم، من خلال مساعيهِ الحميدة، بدور رئيسي في دعم تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه، ولا سيما من خلال رئاسة أمانة لجنة متابعة الاتفاق وتقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتمثلة في دعم تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك ترتيبات وقف إطلاق النار والتدابير المتعلقة بالدفاع والأمن، وبذل المساعي الحميدة وجهود التيسير على الصعيدين الوطني والمحلي.
- ٦ -حث حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف والتنسيقية على التعاون والتنسيق الكاملين مع الممثل الخاص للأمين العام لمالي والبعثة المتكاملة، وخاصة بشأن تنفيذ الاتفاق.
- ٧ - التأكيد من جديد على دعوته الأعضاء في لجنة متابعة الاتفاق وغيرهم من الشركاء الدوليين المعنيين، إلى دعم تنفيذ الاتفاق وتنسيق جهودهم مع الممثل الخاص للأمين العام لمالي والبعثة المتكاملة، فضلاً عن التأكيد على الحاجة إلى آليات رقابة واضحة ومفصلة وملموسة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق.
- ٨ - تقييم قدرات قوات الدفاع والأمن المالية ومساهمة الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي من خلال بعثته العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية وبعثته للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي، في توفير التدريب والمشورة إلى قوات الدفاع والأمن المالية.
- ٩ - تقييم إسهام المجتمع المدني المالي، ولا سيما عن طريق المنظمات النسائية، في عملية السلام في مالي وفي تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك من خلال التمثيل الفعلي والمشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع المستويات في لجان رصد الاتفاق، وكذلك في عمليات السلام والمصالحة والعمليات الانتخابية، تمشياً مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة ومراعاة للحصة الدنيا من تمثيل الجنسين التي صوتت عليها مالي في عام ٢٠١٥.
- ١٠ - تقييم أداء البعثة المتكاملة في تزويد سلطات مالي بالمساعدة من أجل كفالة أن يولى الاعتبار الكامل للعنف المرتبط بالنزاع، لا سيما جرائم العنف الجنسي: (أ) في تنفيذ اتفاق السلام؛ و (ب) في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن؛ و (ج) في أي آلية لإعادة التحقق في وقف إطلاق النار؛ و '٤' في أي ترتيبات تتعلق بالعدالة الانتقالية.
- ١١ - تقييم أداء البعثة المتكاملة في توفير حماية خاصة للنساء والأطفال، بما في ذلك من خلال قيام المستشارين المعنيين بحماية الطفل والمستشارين المعنيين بحماية المرأة برصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتقديم تقارير عنها، ومراعاة

الاعتبارات الجنسانية وحماية الطفل باعتبارها مسألة شاملة لعدة قطاعات في جميع مراحل ولاية البعثة.

الحالة الأمنية

١٢ - الاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة الأمنية في مالي ومنطقة الساحل، والإعراب عن قلق مجلس الأمن إزاء الحالة الأمنية، بما في ذلك توسيع نطاق الإرهاب والأنشطة الإجرامية في وسط مالي وجنوبها، فضلا عن دعمه للقوات الفرنسية التي تساند البعثة المتكاملة والتأكيد على أن التنفيذ الكامل للاتفاق يمكن أن يساعد ويسهم في تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء مالي.

١٣ - تقييم مستوى تعاون مالي وبلدان المنطقة على التصدي للتهديد الإرهابي في منطقة الساحل، ولا سيما من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والنظر في آفاق زيادة التعاون، بما في ذلك مقترحات الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء قوة لمكافحة الإرهاب في مالي وفي المنطقة.

١٤ - تقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتعلقة بحماية السكان المدنيين المعرضين لتهديد وشيك بالعنف المادي، دون مساس بمسؤولية سلطات مالي.

١٥ - تقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتعلقة بتحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية وغيرها من المناطق التي يتعرّض فيها المدنيون للخطر، في سياق دعم سلطات مالي، ولا سيما في شمال مالي، بوسائل تشمل تسيير دوريات بعيدة المدى، والقيام، ضمن هذا السياق، بردع التهديدات واتخاذ خطوات فعالة لمنع عودة العناصر المسلحة إلى تلك المناطق.

١٦ - التشديد على أهمية ضمان الحماية الكافية لموظفي البعثة المتكاملة، في ضوء تطور التهديدات الأمنية التي تواجهها البعثة، من أجل تنفيذ ولايتها بفعالية، وتقييم مستوى المعدات وتدريب موظفي البعثة المتكاملة في هذا الصدد، وتكرار دعوته إلى الأمين العام وإلى جميع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة في البعثة المتكاملة، فضلا عن الجهات المانحة الثنائية، بأن تواصل جهودها لضمان توافر المعدات وأنشطة التدريب اللازمة لوحدات البعثة من أجل الوفاء بولايتها.

جني فوائد السلام لصالح سكان مالي

١٧ - التأكيد مجددا على دعوته السلطات المالية إلى تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل، والتي تشمل الأمن، وإصلاح الحكم، والمسائل المتعلقة بالتنمية والعمل الإنساني،

وحل الأزمة في مالي، وكفالة ترجمة الاتفاق إلى فوائد ملموسة للسكان المحليين، ولا سيما من خلال المشاريع ذات الأولوية المبينة في الاتفاق.

١٨ - تقييم أثر الاتفاق على الأحوال المعيشية لسكان مالي، ولا سيما في الشمال. وتقييم الجهود التي تبذلها حكومة مالي لاستعادة الخدمات الأساسية المقدمة إلى السكان في شمال مالي والدعوة إلى الوفاء على وجه الاستعجال بالالتزامات المتعهد بها خلال المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي، الذي عقد في باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

١٩ - تقييم تنفيذ البعثة المتكاملة لولايتها المتعلقة بالمساهمة، ضمن سياق تقديم الدعم لسلطات مالي، في تهيئة بيئة آمنة للمشاريع الرامية إلى تحقيق الاستقرار في شمال مالي، بما في ذلك المشاريع السريعة الأثر.

٢٠ - تقييم الحاجات الإضافية إلى بناء المؤسسات والمشاريع الإنمائية بغية توطيد عملية السلام.

٢١ - تقييم وفاء البعثة المتكاملة لولايتها المتعلقة بدعم المحافظة على التراث الثقافي، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

الزيارة إلى غينيا - بيساو التي ستشارك في رئاستها السنغال وأنغولا

١ - يقوم مجلس الأمن ببعثته إلى جمهورية غينيا - بيساو، في إطار القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، والبيان الصحفي المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥ (SC/12005-AFR/3195) والبيان الصحفي المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥ (SC/12007-AFR/3196)، والبيان الصحفي المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (SC/12054-AFR/3212).

٢ - وسيجتمع مجلس الأمن مع رئيس جمهورية غينيا - بيساو، ورئيس الوزراء وحكومته، ورئيس البرلمان ونائبه، وقادة الأحزاب السياسية التي لها مقاعد في البرلمان وقادة الأحزاب السياسية التي ليست لها مقاعد في البرلمان، فضلا عن منظمات المجتمع المدني وقيادة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وغيرهم.

٣ - وتمشيا مع الإطار المحدد في الفقرة ١ أعلاه، فإن مجلس الأمن سيوجه الرسائل التالية:

(أ) الإعراب عن عميق القلق إزاء استمرار زيادة التوترات السياسية في غينيا - بيساو بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، والبرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية، وهي توترات تعرقل تقدم البلد؛

- (ب) توجيه نداء قوي إلى الأطراف المعنية بأن تحترم دستور البلد وقوانينه مع السعي جاهدة إلى الخروج من المأزق الحالي؛
- (ج) التأكيد من جديد على التزامه القوي وعلى احترام سيادة غينيا - بيساو، واستقلالها السياسي، وسلامتها الإقليمية، ووحدةها وتوطيد السلام فيها؛
- (د) دعوة القادة إلى السعي إلى الحوار والتوافق في الآراء لحل الأزمة بما يحفظ مصالح شعب غينيا - بيساو؛
- (هـ) توجيه طلب إلى الرئيس بأن يعمل مع الحكومة على إكمال تعيين الوزراء لقيادة الوزارتين الوحيدتين اللتين بقيتا دون قيادة (الداخلية والموارد الطبيعية)؛
- (و) التأكيد على أنه ينبغي أن يبت القضاء في وضع ١٥ عضواً من أعضاء البرلمان الذين طردوا من الحزب الحاكم ومنعوا من مقاعدتهم في الجمعية الوطنية؛
- (ز) دعوة الرئيس إلى قبول ميثاق تحقيق الاستقرار الذي تتولى الأمم المتحدة تسييره كأداة لتركيز الحوار والتفاوض بين الأطراف السياسية الفاعلة في سياق جهودها الرامية إلى وضع إطار لضمان سير عمل المؤسسات الحكومية على نحو سليم.
- (ح) الإشادة بالجهود الهامة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشجيع هذه الجماعة على مواصلة تقديم دعمها السياسي إلى سلطات غينيا - بيساو وقادتها السياسيين من خلال المساعي الحميدة وجهود الوساطة (انظر قرار المجلس ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ٨)؛
- (ط) تشجيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنظيم اجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، بالتشاور مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع أصحاب المصلحة؛ (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ٩)، وحث السلطات في غينيا - بيساو، في هذا الصدد، على إبداء الالتزام الضروري باستعادة الزخم لإحراز التقدم في المجالات الرئيسية (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الجزء الأول من الفقرة ١٨).
- (ي) التأكيد مجدداً على دعوته إلى عدم تدخل الجيش وقوات الأمن في الحالة السياسية؛
- (ك) الإشادة بالدور الحاسم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الأمن وتأييد

استمرار هذا الدور تجاوبا مع الإرادة التي عبرت عنها سلطات غينيا - بيساو، وحث الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين على النظر في تقديم مساعدات مالية دعما للجماعة في مواصلة نشر بعثتها وفق ما طلبه رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر قمته العادي الثامن والأربعين؛ (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ١٣)؛

(ل) توجيه رسالة واضحة عن أهمية الحفاظ على السلام والدبلوماسية الوقائية، والإعراب عن نية المجلس متابعة الحالة عن كثب واتخاذ تدابير الاستجابة المناسبة في حال أصبح الوضع الحالي يشكل تهديدا للسلام والأمن في غينيا - بيساو.

٤ - وسيضطلع أعضاء المجلس أيضا بالمهام التالية:

(أ) تقييم آثار التوترات السياسية على الأحوال المعيشية للسكان في غينيا - بيساو؛

(ب) تقييم التقدم المحرز في قطاعات الإصلاح، من قبيل إصلاح القطاع الأمني، والإصلاحات في مجال العدالة، وما إلى ذلك؛

(ج) تقييم مدى تنفيذ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لولايته، في إطار دعم سلطات غينيا - بيساو، للمساهمة في تهيئة بيئة آمنة من أجل تنفيذ المشاريع ذات الأولوية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلد؛

(د) تقييم الجهود التي بذلتها سلطات غينيا - بيساو في تنفيذ واستعراض التشريعات والآليات الوطنية الكفيلة بزيادة فعالية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال اللذان يهددان الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية (انظر القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦)، الفقرة ١٥)؛

(هـ) التأكيد مجددا على دعم المجلس للدور الرئيسي والمشاركة النشطة لميغيل تروفوادا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بما في ذلك مساعيه الحميدة وتنسيقه الوثيق مع المجتمع الدولي؛

(و) التأكيد مجددا على دعم المجلس للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي تشارك بنشاط في تحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.

زيارة السنغال التي سترأسها أنغولا

أولا - الاجتماع بالسلطات السنغالية

• الدور المضطلع به كرئيس للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

المراجع:

- البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (SC/12207)
- البيان الرئاسي المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/12)
- تناول الحالة السياسية والأمنية في غرب أفريقيا وإجراءات حسن النية وجهود الوساطة التي تبذلها السنغال، بما في ذلك الزيارة التي أوفدها الاتحاد الأفريقي إلى بوروندي، وفي إطار التمهيد لمؤتمر القمة المقبل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي سيعقد في منتصف عام ٢٠١٦؛
- الترحيب بالتطورات السياسية الإيجابية في غرب أفريقيا، وخصوصا إجراء انتخابات حرة وسلمية في نيجيريا وتوغو وبوركينا فاسو وغينيا وكوت ديفوار.
- التشديد على أهمية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وسلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية في النيجر وبنن وكابو فيردي وغانا وغامبيا وتشاد.
- التأكيد مجددا على الإدانة القوية من جانب مجلس الأمن للتهديدات الإرهابية المتكررة في المنطقة، ولا سيما في مالي ومنطقة الساحل، وكذلك في منطقة حوض بحيرة تشاد، ولا سيما من قبل جماعة بوكو حرام، وتقييم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك لجنة حوض بحيرة تشاد، من أجل مكافحة التهديدات الإرهابية. والتأكيد مجددا على ضرورة اعتماد نهج شامل في المنطقة من أجل التصدي بنجاح للتهديد الذي تمثله جماعة بوكو حرام في المنطقة.
- الإعراب عن الدعم المقدم من المجلس لتشجيع التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، وغيرها من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل مساعدة المنطقة على التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي تواجهها.

- النظر في وجود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، ولا سيما مستقبل هذه البعثة.
- مناقشة أعمال التحضير التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تمهيدا لاجتماع فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو.

ثانيا - الاجتماع مع الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل
المراجع:

- البيان الرئاسي المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/24).
- الرسالة المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن (S/2016/89).
- تبادل الآراء بشأن الحالة السياسية والأمنية في غرب أفريقيا وفي منطقة الساحل، بما في ذلك مشاركة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية؛
- إبداء دعمه الكامل للممثل الخاص والترحيب بالأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في مجال المساعي الحميدة وتعزيز القدرات على صعيد المنطقة دون الإقليمية من أجل التصدي للأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تهدد بالسلام والأمن، وكذلك تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- التشجيع على مواصلة العمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو، من أجل إشاعة السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.
- التأكيد مجدداً على دعمه للأمين العام للمضي قدماً في تحقيق الاندماج الكامل والفوري من خلال إدارة وهيكل موحدتين لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل.

- الحصول على معلومات محدّثة عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتشجيع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية ومواصلة العمل عن كثب مع دول المنطقة، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل، فضلا عن أسبابها الجذرية.
 - التأكيد على الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي لمكافحة الأخطار العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن، وتعزيز الحكم الرشيد، وسيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة القضايا الجنسانية.
-